أثر الخصائص المؤسسية على الإفصاح البيئي للمؤسسات الصناعية
- دراسة تطبيقية لمؤسسات الاسمنت الجزائرية خلال الفترة (2015-2018)–

The Impact of Institutional Characteristics on the Environmental Disclosure of Industrial Enterprises - An Applied Study of Algerian Cement Enterprises for the Period (2015-2018)-

بلقاسم قريشي [1,*]، محمد زرقون [2]

[1] مخبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الأسواق، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر

[2] مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/12/21؛ **تاريخ المراجعة:** 2019/12/27؛ **تاريخ القبول:** 2020/02/14

ملخص: تهدف الدراسة إلى تحديد مستويات الإفصاح البيئي بالإضافة الى أثر خصائص المؤسسات على الإفصاح البيئي للمؤسسات الصناعية لتحليل أهمية إتاحة المعلومات البيئية داخل المؤسسة وخارجها، واعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى لتحديد مستوى الإفصاح البيئي في عدم وجود بيانات بيئية، بيانات بيئية عامة، بيانات بيئية نقدية وكمية، وتم اعتماد المنهج التجريبي باستخدام الانحدار المتعدد لقياس أثر العوامل المؤسسية (الربحية، الحجم، والرافعة المالية) على الإفصاح البيئي لمؤسسات الاسمنت الجزائرية خلال الفترة الممتدة (2015-2018).

خلصت نتائج الدراسة إلى اعتماد المؤسسات الاسمنت على البيانات البيئية العامة في الإفصاح عن المعلومات البيئية، وتحديد العوامل المؤسسية المؤثرة على الإفصاح البيئي حيث أظهرت النتائج وجود أثر للربحية على الإفصاح البيئي لمؤسسات الاسمنت، ويرجع السبب أن مؤسسات تتحمل تكاليف بيئية كبيرة للحد من التلوث البيئي لذا تحاول الرفع من ربحيتها تغطية تكاليفها البيئية والمنافسة في السوق، و لم تجد الدراسة أي أثر للحجم والرافعة المالية على الإفصاح البيئي لمؤسسات عينة الدراسة، وتبرز أهمية الدراسة الى اعتبار الإفصاح البيئي قيمة داخل المؤسسة والذي يعكس اهتمامها بالمسؤولية البيئية مع ضرورة السعي لتحقيق الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية لتحقيق التميز البيئي.

الكلمات المفتاح: افصاح بيئي، بيانات بيئية، عوامل مؤسسية، مؤسسات صناعية.

تصنيف JEL: Q56، Q53، P28، K32.

Abstract: The study aims to determine the levels of environmental disclosure in addition to the impact of the characteristics of institutions on the environmental disclosure of industrial institutions to analyze the importance of making available environmental information inside and outside the institution, and the study relied on content analysis to determine the level of environmental disclosure in the absence of environmental data, general environmental data, monetary and quantitative environmental data, The experimental approach was adopted using multiple regression to measure the impact of institutional factors (profitability, size, and leverage) on the environmental disclosure of Algerian cement enterprises during the period (2015-2018).

The results of the study concluded that cement enterprises rely on general environmental data to disclose environmental information, and identify institutional factors affecting environmental disclosure, where the results showed that there is an impact of profitability on environmental disclosure for cement institutions, and the reason is that institutions bear large environmental costs to reduce environmental pollution so they try Increase its profitability to cover its environmental costs and competition in the market, and the study did not find any effect of the size and financial leverage on the environmental disclosure of the institutions of the study sample, and the importance of the study highlights that the environmental disclosure is considered a value within the institution that reflects its interest in Environmental responsibility with the necessity of seeking to achieve environmental performance in the Algerian industrial establishments to achieve environmental excellence.

Key words: Environmental Disclosure, Environmental Data, Institutional Factors, Industrial Enterprises.

Jel Classification Codes: Q56, Q53, P28, K32.

* Corresponding author, e-mail: Korichi.kacem@univ-ouargla.dz

I- تمهيد:

نظرا لتزايد الاهتمام الدولي بالبيئة، أصبح الإفصاح البيئي للمؤسسات إلزاميا للعديد من المؤسسات وفي كثير من الدول للحد من الآثار البيئية واستجابة للضغوط المتزايدة على المؤسسات لتكون مسؤولة أمام المجتمع من طرف أصحاب المصلحة ومطالبتهم بمزيد من الإفصاح عن المعلومات البيئية التي تتعلق بالتأثيرات البيئية والأداء البيئي، كما أن دور المؤسسات بالغ الأهمية من خلال عملياتها الإنتاجية والقوى المرتبطة بها تستلزم موافقة المجتمع على أنشطتها، لذا يحاول العديد من الباحثين استخدام النظريات التي من شأنها تعزيز مسؤولية المؤسسات في الإفصاح البيئي.

أصبح دور الإفصاح البيئي في المؤسسات وسيلة لإعلام أصحاب المصلحة بالأهداف البيئية والاجتماعية، كما تواجه عملية الإفصاح البيئي من خلال إعداد التقارير البيئية تحديات كبيرة في ظل تعدد الضغوط الاجتماعية، السياسية والثقافية، في حين تسعى المؤسسات الى تحقيق أهدافها الاقتصادية والبيئية على حد سواء، وتعتبر عملية الإفصاح البيئي من أهم المصادر الرئيسية للرقابة على الأداء البيئي من طرف أصحاب المصلحة، ومصدر للمعلومات البيئية في مجال اتخاذ القرار للكثير من الجهات داخل المؤسسة وخارجها.

I - 1 إشكالية الدراسة : إحدى المجالات التي تحظى باهتمام كبير من قبل الكثير من الباحثين في تحديد مستويات الإفصاح عن البيانات البيئية من خلال الإشارة الى خصائص المؤسسات والتي يمكن ملاحظتها، حيث تهتم العديد من الدراسات السابقة بتحديد مستويات الإفصاح البيئي في ظل الخصائص المؤسسية المحتملة والتي قد يكون لها مستوى من التأثير على البيانات البيئية، وتحاول الدراسة تحديد الخصائص المؤثرة على الإفصاح البيئي لمؤسسات عينة الدراسة من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الخصائص المؤسسية على الإفصاح البيئي لمؤسسات الاسمنت الجزائرية خلال الفترة (2015-2018)؟

وبغرض تبسيط الإشكالية الرئيسية نطرحها في إشكاليات فرعية التالية:

- لا تفصح المؤسسات الصناعية عن البيانات البيئية؟
- لا توجد خصائص مؤسسية تؤثر على الإفصاح البيئي للمؤسسات الصناعية؟

I - 2 فرضيات البحث : في إطار موضوع الدراسة واستجابة لتحقيق أهدافها نصيغ الفرضيات التالية:

- تقوم مؤسسات الاسمنت بالإفصاح البيئي عند مستوى معين؛
- هناك عامل واحد على الأقل من الخصائص المؤسسية يؤثر على الإفصاح البيئي للمؤسسات الصناعية محل الدراسة.

I - 3 أهمية الدراسة : تكتسي أهمية الدراسة في الإفصاح البيئي للأضرار المترتبة والتي تخلفها مؤسسات الاسمنت، من أجل ابراز تحمل المؤسسات الصناعية لمسؤوليتها البيئية، وتعد هذه الدراسة مساهمة في تحديد العوامل التي تؤثر على الإفصاح البيئي للتلوث الذي تحدثه مخلفات المؤسسة، مع تحديد العناصر التي يجب الإفصاح عنها من طرف المؤسسات الصناعية للمعلومات البيئية والتي تعزز التعاون والثقة مع المجتمع في إطار سعي المؤسسة للأداء البيئي من خلال الخصائص المؤسسية التي تتميز بها.

I - 4 أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر الخصائص (العوامل) المؤسسية على الإفصاح البيئي لمؤسسات الاسمنت الجزائرية، والتطرق إلى الإطار النظري المفاهيمي للإفصاح البيئي بطرح النظريات المفسرة التي تكمن من وراء الإفصاح البيئي، مع تحليل ومناقشة العوامل المؤثرة فيها بالاستعانة بالدراسات السابقة، ونعتمد في دراستنا بالتركيز على العوامل ذات العلاقة بالإفصاح البيئي في ظل الضرائب والرسوم البيئية باعتبارها الطريقة الأفضل لتحديد مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بالإفصاح البيئي، بالإضافة الى التحفيز الجبائي وهي عوامل لها أهمية في القياس والآثار المترتبة عليها على البيئة والمؤسسات الصناعية الجزائرية، وفتح آفاق جديدة أمام الباحثين لدراسة تأثير عوامل أخرى على الإفصاح البيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية.

I - 5 الدراسات السابقة : نستعرض الدراسات من الأحدث الى الاقدم كالآتي:

➢ **دراسة Kamal Eljayash (2017)[1]:**

هدفت الدراسة إلى تفسير محددات الإفصاح البيئي في المؤسسات والتوصل إلى فهم لها من خلال استخدام النظريات المحاسبية والاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم إجراء عدد كبير من الدراسات المحاسبية بهدف معالجة الافصاح البيئي في المؤسسات، مع تحليل الدراسات التي أجريت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل إنشاء نظرة عامة على النهج النظري في تفسير الافصاح البيئي في المؤسسات.

تم اعتماد نظرية أصحاب المصلحة والنظرية المؤسسية لتطوير إطار نظري لهذا البحث من أجل تقديم نظرة عامة على هذه النظريات التي تعتبر النظريات الأساسية المناسبة للكشف الطوعي عن المعلومات البيئية، مع مراجعة دراسات الافصاح البيئي في منطقة الخليج وشمال إفريقيا من خلال التركيز على الطريقة النظرية التي تفسر الافصاح البيئي، تكمن قيمة هذه الدراسة في إضافة الأدبيات المحاسبية واعتماد الدراسة نقطة انطلاق للدراسات المستقبلية حول أهم النظريات المستخدمة في تفسير الافصاح البيئي في منطقة الخليج وشمال إفريقيا.

خلصت الدراسة إلى حقيقة أن نظرية أصحاب المصلحة لعبت دورًا مهمًا في التأثير على الأنشطة البيئية للعديد من المؤسسات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي شملها الاستطلاع وهي مؤسسات حكومية، حيث لعبت ضغوط السلطة الحكومية دورا في الإفصاح البيئي عن الأنشطة البيئية بينما ضغطهم على المؤسسات العائلية ليس له تأثير.

➢ **دراسة لقمان محمد أيوب الدباغ، ياسمين أكرم جاسم الدباغ (2011)[2]:**

تهدف الدراسة الى استعراض الإطار النظري في عملية الإفصاح البيئي لمختلف النظريات التي تعزز مسؤولية المؤسسات في الإفصاح البيئي، كما تسعى الى تحديد دوافع المؤسسات وممارساتهم في الدول المتقدمة للإفصاح البيئي، بالإضافة الى محاولة قياس الإفصاح البيئي لعينة المؤسسات لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين الإفصاح البيئي للمؤسسات والعوامل المؤسسية للمؤسسات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في استعراض الإطار النظري للإفصاح البيئي ومختلف النظريات التي تسعى لإعطاء الشرعية للإفصاح، وبما يتعلق بالجانب التطبيقي اعتمد الباحث على المنهج التحليلي من خلال الانحدار المتعدد للمتغير التابع للإفصاح البيئي في تحليل المحتوى لكل عملية افصاح تمنح درجة (1) وعدم الإفصاح تمنح (0)، وتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في الحجم، عمر المؤسسة، الربحية والرافعة المالية، ل 42 مؤسسة مسجلة في الأسواق المالية لمجلس التعاون الخليجي.

خلصت الدراسة الى ضعف مستويات الإفصاح في دول جلس التعاون الخليجي، وتوجد علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح البيئي وحجم المؤسسة، أما العناصر المتبقية فلا توجد علاقة تربطها بالإفصاح البيئي ويرجع السبب الى عدم وجود قاعدة افصاح بيئي إلزامي تلزم فيه الحكومات المؤسسات محل الدراسة خاصة اعداد تقارير بيئية سنوية لكل مؤسسة مع اعداد تنظيمات محاسبية ورقابية على مستوى الدول للإفصاح البيئي للمؤسسات.

➢ **دراسة Shuchi Pahuja (2009)[3]:**

تهدف الدراسة الى تحديد العوامل المؤسسية المؤثرة على مستوى الافصاح البيئي للمؤسسات على أساس دراسة تجريبية للمؤسسات الهندية الكبرى، وبيان الخصائص المؤسسية الذين تم اختبارهم في هذه الدراسة في التأثير على الإفصاح البيئي، وآلية المؤسسات التي تم أخذ عينات منها في الإفصاح عن معلوماتها البيئية بشكل انتقائي أو وفق استراتيجية واضحة المعالم لمختلف القطاعات الصناعية والتي لها أثر على البيئة وحساسيتها اتجاه حماية البيئة من خلال الأداء البيئي.

اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار المتعددة تستخدم تقدير المربعات الصغرى العادية من خلال اعتبار المتغير التابع المتمثل في الإفصاح البيئي حيث تم تعيين درجة (0) في عدم وجود بيانات مهمة، وترتيب البيانات من درجة الأولى (1) الى (4) حسب درجة الاهمية، على مجموعة من المحاسبين والمدققين في تقييمهم للمعلومات المفصح عنها، مما يتيح للباحث تجنب التحيز الشخصي في اعداد النموذج وتقييمه، والعوامل المؤثرة تمثل في عشر متغيرات وهي (الحجم، الربحية، القطاع، الصناعة حسب المنتج الملوث للبيئة، الصناعة حسب التلوث الناتج، الأداء البيئي، الصادرات، المديونية، المجمعات الصناعية، والجمعيات البيئية الأجنبية) والذين اعتبرهم من العوامل التي تساهم في الإفصاح البيئي على المؤسسات محل الدراسة.

خلصت الدراسة الى اعتبار العوامل المؤثر على المؤسسات الهندية في خمس متغيرات هي (الحجم، الربحية، القطاع، الصناعة حسب المنتج، الأداء البيئي) في تقديم المعلومات البيئية بشكل رئيسي، والسبب أن عدد كبير من الشركات في هذه الصناعات تنتمي إلى القطاع العام، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاح البيئي لمثل هذه المؤسسات أكثر إفصاحا مقارنة بالقطاع الخاص، بالإضافة الى أن هذه صناعات حساسيتها للبيئة كبيرة مما يؤدي الى تعرضها للوائح والتشريعات القانونية والضغوط الحكومية الصارمة سواء من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والهدف يتجاوز القيام ببعض الخطوات لحماية البيئة، بل لإظهار الأداء البيئي للجمهور ككل، كما أكدت النتائج المتحصل عليها أن المؤسسات التي تتمتع بأداء البيئي الأفضل توفر معلومات مفصلة عن البيئة من المؤسسات ذات الأداء البيئي الضعيف، أيضًا المؤسسات التي كانت تعاني من مشاكل بيئية في الماضي تتخذ العديد من الخطوات للحد من مشاكلها البيئية وتحسين أدائها البيئي (سواء كانت الزامية أو متخذة طوعًا) مع السعي لتبليغ هذه المعلومات للجمهور لإظهار أنها تتمتع بالمسؤولية البيئية.

- **دراسة Jong-Seo Choi (2008)[4]:**

تهدف الدراسة الى تحديد العلاقات بين الإفصاح البيئي للشركات من خلال التقارير السنوية أو التقارير البيئية المستقلة وخصائص المؤسسة والمبادرات العامة لمدة سبع سنوات بعد الأزمة المالية في كوريا، وتحديد خصائص المؤسسات ذات الدرجة الأعلى في بيان علاقتها وأثرها على الإفصاح البيئي للمؤسسات الكورية، والتي تشمل الأداء الاقتصادي، وحجم الشركات، وسلطة أصحاب المصلحة، وغيرها، وتعد العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء البيئي والأداء الاقتصادي من أكثر القضايا إثارة للجدل التي لم يتم حلها بعد في العديد من الدراسات السابقة.

تسعى الورقة البحثية الى دراسة العلاقة باستخدام الارتباط من خلال معامل بيرسون بالإضافة الى الانحراف المعياري وغيرها من الأساليب الإحصائية، وبغرض اكتشاف محددات الحصول على الشهادات البيئية (ISO) ولتحديد المؤسسات الصديقة للبيئة تم استخدام الانحدار اللوجستي المتعددة و OLS مع تحديد الارتباط متعدد المتغيرات بين الإفصاح البيئي والمتغيرات الضابطة المحتملة، وقسم الباحث المتغيرات المستقلة الى قسمين متغيرات مؤسسية تمثلت في (الحجم، الربحية، نوع الصناعة، الأداء الاقتصادي) ومتغيرات المبادرات العامة وتمثلت في (الحصول على شهادة ISO، تصنيف وزارة البيئة الكورية المؤسسات الصديقة للبيئة)، بالإضافة الى استخدام نظام المعادلات (System of Equations Approach) في دراسة العلاقة بين الأداء البيئي والافصاح البيئي.

خلصت الدراسة الى اعتبار جودة الإفصاح البيئي باستخدام تحليل المحتوى في مستويات منخفضة ، والتي كانت أعلى بالنسبة للشركات التي أعدت التقرير البيئي بالنسبة لغير المستعدين ، كما أظهرت النتائج أن حجم المؤسسات ونوع للصناعة هما الدافع الأكثر قوة وراء قرارات الإفصاح البيئي للمؤسسات باستمرار من خلال التحليلات المتنوعة، واتضح أن الربحية أقل أثرا، وكان للمبادرات العامة (شهادة ISO وتسمية الشركة الصديقة للبيئة) أيضًا تأثير إيجابي على مواقف الشركات لاتخاذ مواقف أكثر استباقية نسبيا، وتخلص الدراسة الممتدة من (1999-2005) إلى أن ممارسة الافصاح البيئي للمؤسسات لم تتحسن عمومًا خلال الفترة التي تلت الأزمة المالية، والسبب أن الشركات الكورية ليس لديها دافع جاد للكشف عن معلومات بيئية أفضل في حواشي البيانات المالية، كما أن مبادرات القطاع العام بما في ذلك المبادئ التوجيهية لتقرير الأعمال البيئية ونظام تعيين الشركات الصديقة للبيئة والتي تقودها الحكومة الكورية إلى جانب نظام شهادات الأيزو تلعب دوراً هاماً في تحفيز المواقف الاستباقية في مواقف الافصاح البيئي للشركات.

I - 6 الإطار النظري للدراسة : ضمن هذا الإطار نتطرق الى الأدبيات التطبيقية للخصائص المؤسسية ومناقشة أثرها على الإفصاح البيئي، من خلال مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت محور الدراسة.

1. مناقشة الدراسات السابقة للإفصاح البيئي في ظل العوامل المؤسسية:

من أجل فهم الممارسات والمحددات للإفصاح البيئي للمؤسسات نحاول البحث عن العوامل المؤسسية، بغرض تحديد العوامل الداخلية المحددة للإفصاح البيئي، وتُظهر الأبحاث السابقة العديد من محددات الافصاح البيئي والمتعلقة بالمؤسسة مثل الحجم، الربحية، هيكل الملكية، الحوكمة، الصورة التنظيمية والسمعة، الصناعة حسب المنتج أو التلوث الناتج، الأداء المالي، الأداء البيئي...إلخ ونحاول تناولها بناءً على وجهات النظر النظرية والأدبيات التطبيقية والتجريبية.

1.1 حجم المؤسسة:

تشير الأدبيات التطبيقية إلى العلاقة بين حجم المؤسسة والافصاح البيئي وميل المؤسسات الكبرى إلى الإفصاح عن معلومات بيئية لضمان صورة اجتماعية إيجابية اتجاه المجتمع وأصحاب المصلحة وغيرهم، وهي قادرة على امتلاك موارد فائقة تمكنها من مراعاة القضايا البيئية، ولأنه من المرجح أن تخضع المؤسسات الكبرى للتدقيق العام، وبالتالي ميل أكبر نحو الافصاح البيئي، ونجد الغالبية من الدراسات السابقة تؤكد وجود علاقة إيجابية بين حجم المؤسسة والافصاح البيئي منها (Esa et al (2015); Tauringana (2014); Mejda Mahmoudi (Akrout et al (2013); Patten (1991)) ، ونجد المؤسسات الكبيرة تفصح عن المعلومات البيئية من خلال مواقعها على الإنترنت أكثر من المؤسسات الأصغر، وهناك بعض الدراسات التي أشارت إلى أن حجم الشركة لا يرتبط بالإفصاح البيئي ((Darus et al 2014)) ، في حين دراسة أخرى أظهرت أن الحجم يرتبط بالإفصاح البيئي بشكل ضعيف ((Tantish (2003)).

2.1 هيكل الملكية:

هيكل الملكية عامل من العوامل المؤسسية التي حظيت باهتمام كبير من الباحثين بشأن علاقتها بالإفصاح البيئي، والتي لها جوانب مختلفة من ملكية الدولة، ملكية الخواص أو الاسر في بعض الدراسات، الملكية الأجنبية، وتوجد دراسات أثبتت نتائج لأثر ملكية الدولة على الإفصاح البيئي والتي نجد أغلبها في الدول النامية حيث أن الدول المتقدمة تعتبر الملكية العامة محدودة ونادرة، والعلاقة الإيجابية أثبتتها دراسة (Amran & Devi (2008)) ، وأرجع السبب أن حجم الأسهم التي تملكها الهيئات الحكومية في المؤسسات تمنحها القدرة على التدخل وتوليد ضغوط لهذه المؤسسات للإفصاح عن معلومات إضافية لتلبية توقعات المجتمع، وهناك من يرى أن المؤسسات التي تتمتع بملكية حكومية عالية تلتزم بمبادئ حماية البيئة لكي تعتبر مثالاً جيدًا للشركات الأخرى المملوكة بالكامل للقطاع الخاص ((Naser et al (2006))، وتبين في دراسات أخرى من خلال النتائج المتوصل اليها عدم وجود علاقة بين ملكية الحكومة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ((Haji (2013)) ، والملكية الأجنبية تعتبر من أبعاد هيكل الملكية حيث أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة فيما يتعلق بالعلاقة بين الملكية الأجنبية والافصاح البيئي والاجتماعي للمؤسسات، حيث نجد دراسة ((Peiyuan (2005))، على العلاقة الإيجابية بين الملكية الأجنبية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، في حين لم تجد دراسة ((Esa et al (2015))، أي علاقة بين الملكية الأجنبية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

3.1 الربحية:

تعتبر الربحية مؤشر على قدرة المؤسسة على إدارة الأعمال بنجاح من خلال استرداد تكاليف السلع أو الخدمات ونفقات التشغيل والفوائد وتعويض معقول للمساهمين وإذا كانت الربحية مرتفعة تكون لدى الشركة قدرة إضافية على استيعاب التكاليف المتزايدة، وبالتالي الإفصاح عن مزيد من المعلومات البيئية التي تقوم بها، وهناك دراسات سابقة أظهرت نتائجها بوجود علاقة إيجابية بين الربحية والافصاح الاجتماعي والبيئي ((Silva (2008) ; Roitto (2013) ; Gray et al (2001)) ، وكشفت دراسات أخرى وجود علاقة سلبية بين الربحية و الإفصاح الاجتماعي والبيئي نذكر منها ((Das et al (2015))، مما يشير إلى أن المؤسسات الأقل ربحية تحجم عن الافصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية.

4.1 الصورة التنظيمية والسمعة:

تعتبر الصورة التنظيمية والسمعة عامل مهم تعمل المؤسسة من خلالها الى نقل صورة أفضل وتقييم سمعتها العامة من خلال الافصاح طوعًا عن المعلومات البيئية، فنجد بعض المؤسسات تعمل على تبني سلوك حماية البيئة من خلال الإفصاح البيئي عن طريق الالتزام اللوائح والتنظيمات البيئية ((Ozen & Kusku (2009))، حيث أن نوعية الإفصاح البيئي تؤثر على الصورة التنظيمية والسمعة البيئية للمؤسسة اتجاه مصالح المؤسسة التنفيذية والمستثمرين في راس مال المؤسسات ((Hasseldine et al (2005)) ، والمؤسسات ذات السمعة الجيدة تخسر الكثير وتتعرض لمخاطر إذا رفضت الافصاح عن المعلومات البيئية.

5.1 الأداء المالي:

لطالما كان هناك تساؤل حول علاقة الأداء المالي بالإفصاح البيئي والاجتماعي وكانت النتائج التجريبية للعلاقة في تباين بين الدراسات السابقة، فهناك عدد من الدراسات التجريبية أثبتت وجود علاقة سلبية بين الإفصاح البيئي والأداء المالي والمعبر عنه بعدة طرق منها تكلفة رأس المال ((Jaggi & Freedman (1982); Richardson & Welker (2001))، ودراسات اثبتت على العلاقة الإيجابية ((Alnajjar (2000))، حيث إذا كان الأداء المالي للمؤسسة أفضل تؤدي الى الافصاح عن مزيد من المعلومات البيئية، وتباين النتائج راجع لمقاييس الأداء المالي فهناك من يعبر عنها بالعائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، أو ربحية السهم.

6.1 الأداء البيئي:

من المتوقع أن تقوم المؤسسة التي تحقق أداء بيئي جيد بالإفصاح عن مزيد من المعلومات البيئية، وتتوقع نظرية الشرعية وجود علاقة سلبية بين الأداء البيئي والإفصاح، بينما تتوقع نظرية الافصاح الطوعي بأن هذه العلاقة ستكون إيجابية ويحقق لها الميزة التنافسية ((Clarkson et al (2008))، ويساعد الأداء البيئي في تحسين المؤسسة لصورتها وسمعتها العامة وبناء ميزة تنافسية للعلامة التجارية وكسب الدعم الحكومي المتعلق بحماية البيئة ((Zeng et al (2010)) ، كما أثبتت بعض الدراسات العلاقة الإيجابية بين الأداء البيئي والافصاح البيئي والاجتماعي ((Shuchi Pahuja (2009)).

2. مناقشة النظريات المفسرة للإفصاح البيئي:

هناك العديد من النظريات التي تسعى لتفسير الإفصاح البيئي للمؤسسات، في حين طبق العديد من الباحثين أكثر من نظرية واحدة لشرح وتفسير ممارسات الإدارية للمؤسسات اتجاه مسؤوليتها البيئية، إلا أنه حسب بعض الدراسات يعتبر أن النظريات تتداخل فيما بينها وتقدم رؤى مختلفة ومفيدة ولها نفس الخلفية الفلسفية وبالتالي النظر لها على أنها مكملة لبعضها البعض ((Deegan & Blomquist (2006))، حيث نجد أن التحديات الاجتماعية والبيئية تؤثر على المؤسسة وتتأثر بها وهي وجهة نظر لكل من نظرية الشرعية، أصحاب المصلحة والنظريات المؤسسية ((Omran & Ramdhony (2015))، ويرجع السبب الى اعتبار المؤسسة جزء من نظام اجتماعي أوسع يتأثر بالعناصر المختلفة ويؤثر فيها، وبالتالي توفير أكثر من نظرية واحدة يعطي منظورات تكميلية ومتداخلة ((Van Der Laan (2009))، ونحاول في الفقرات التالية عرض بعض النظريات المهمة المتعلقة بالمؤسسة والتي نسعى من خلالها الى إعطاء نظرة أكثر شمولية في ممارسات الإفصاح البيئي بدل الاعتماد على نظرية واحدة.

تم طرح النظرية الشرعية استنادا على فرضية أن سياسة المؤسسات تتفق مع سياسات المجتمع والذي يحقق استمرار وجودها وفق ما تراه ضروريا ((Villiers & Staden (2006))، حيث تسعى المؤسسات الى إظهار أن أداءها الذي يتوافق مع القيم الاجتماعية للمجتمع وتؤكد على أهمية التقارير البيئية كأداة فعالة في الإفصاح البيئي للمؤسسات (Islam & Deegan, 2008).

تهتم نظرية أصحاب المصلحة بكيفية إدارة المؤسسة لأصحاب المصلحة والتي استخدمت على نطاق واسع في تحديد الطرق التي تتبناها المؤسسة في إدارة علاقاتها مع أصحاب المصلحة خاصة الذين لهم تأثير كبير على المؤسسة، وهم أكثر فاعلية في المطالبة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وصاحب المصلحة كل من يستطيع أن يؤثر على المؤسسة ويتأثر بعمل المؤسسة في السعي لتحقيق أهدافها، و تم طرح النظرية من طرف Freeman (1984) ويقصد بها الضغوط التي يمارسها أصحاب المصلحة على المؤسسة تجبرهم على الإفصاح عن المعلومات البيئية وتحديد استراتيجياتهم البيئية والاجتماعية ، وتعد التقارير السنوية من الأدوات المستخدمة للإفصاح البيئي وبالتالي إدارة العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة خاصة مع العملاء، المؤسسات المالية والموردين ((Buniamin (2010))، وتسهم ضغوط أصحاب المصلحة في الامتثال الطوعي للإفصاح البيئي للمؤسسات ((Deegan & Blomquist (2006))، في حين أشارت بعض الدراسات الى انخفاض مستوى الإفصاح البيئي بسبب ضعف الضغوط من طرف أصحاب المصلحة ((Huang & Kung (2010)).

ترتكز النظرية المؤسسية على اعتبار المحاسبة دور في تحديد أهمية القضايا البيئية عن طريق توفير التقارير البيئية كأداة لتوفير البيانات البيئية التي تدل على مسؤولية المؤسسة الى جانب دورها الأخلاقي في الإفصاح عن المعلومات البيئية والمشاكل البيئية واعتبار المحاسبة وسيلة للاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية بين المؤسسات والأطراف الأخرى ((Gray et al (1996))، وتسعى النظرية الى فهم أفضل للمؤسسات عن طريق ممارساتها المحاسبية اتجاه البيئة وللحفاظ على شرعية ممارسات المؤسسة في عملية الإفصاح البيئي، حيث تجبر هذه النظرية

على المؤسسات على تبني شكل أو ممارسة معينة لمنافسة المنافسين لنفس القطاع في الإفصاح البيئي أو المؤسسات التابعة في الدول النامية للمؤسسة الام في الدول المتقدمة بتبني نفس المعايير والاشكال، وهناك من يعتبر النظرية المؤسسية مكملة لنظرية أصحاب المصلحة من حيث الضغوط والتوقعات ((Kamal Eljayash (2017)).

تختلف الموارد والأصول القيِّمة من مؤسسة الى أخرى لذا تقوم نظرية عرض الموارد على افتراض أن الموارد الاستراتيجية موزعة بشكل غير متجانس بين المؤسسات وهذه الاختلافات مستقرة على المدى القصير مما يجعل المؤسسات التي تمتلك هذه الموارد تحقق ميزة تنافسية مستدامة ((Barney (1991))، وتتجلى هذه الموارد بشكل أساسي في المهارات الإدارية والعمليات التنظيمية واجراءاتها والمعلومات والمعرفة التي تتحكم فيها ((Wright & Ketchen Jr (2001))، فمثلا نجد أن المؤسسات المؤيدة للبيئة قادرة على الاحتفاظ بعملائها ومساهميها على المدى الطويل وبالتالي زيادة الارباح على عكس المؤسسات التي لها حساسية بيئية ((Russo & Fouts (1997)).

II - الطريقة والأدوات :

II - 1 مجتمع وعينة الدراسة :

تمت الدراسة لعينة من المؤسسات الاسمنت والتي بلغ عددها 12 مؤسسة، كما تحصلنا على البيانات في حساب عناصر الخصائص المؤسسية من موقع السجل التجاري للقوائم المالية المتعلقة بمؤسسات الدراسة، بالإضافة الى التقارير السنوية والبيئية الصادرة من المؤسسات عينة الدراسة والمتحصل عليها من مديرية البيئة ووزارة البيئة والطاقات المتجددة، أما حدود الدراسة الزمنية فكانت الفترة (2015-2018).

II - 2 الطريقة والإجراءات المتبعة :

اعتمدت الدراسة على الإحصاءات الوصفية المتمثلة في (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، القيم الدنيا والعليا، التكرارات والنسب المئوية)، كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الاستدلالية، التي تسمح بتقدير معالم المجتمع واتخاذ القرارات حول المجتمع ككل، المتمثلة في (معامل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي المتعدد)، وهي الطرق المعتمدة لمثل وأغلب هذه الدراسات، وذلك باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS 24).

نفترض في هذه الدراسة أن المؤسسة تفصح عن المعلومات البيئية وفقًا لعواملها المؤسسية (الربحية، الحجم، والرافعة المالية) المحددة في الإطار التحليلي، ويتم اختبار الفرضيات باستخدام نماذج انحدار المتعددة تستخدم تقدير المربعات الصغرى العادية لمؤسسات الاسمنت خلال الفترة الممتدة (2015-2018).

II - 3 متغيرات الدراسة :

نفترض في هذه الدراسة على اعتبار المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (الربحية، الحجم، والرافعة المالية) تؤثر على المتغير التابع والمتمثل في الإفصاح البيئي، ونتناولها في النقاط التالية:

1. المتغير التابع

يتم تقدير مستوى الإفصاح البيئي عن طريق تحليل المحتوى والذي تستخدمه العديد من الدراسات في قياس الإفصاح البيئي نذكر منها (لقمان الدباغ وآخرون، 2011)، والمحدد من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسات الصناعية محل الدراسة والتي نعتبرها نموذج للإفصاح عن المعلومات البيئية، وهذا راجع لعدم وجود نموذج للإفصاح البيئي معتمد وملزم لجميع المؤسسات، حيث أن كل مؤسسة تفصح بطريقة عشوائية يصعب قياس الإفصاح البيئي لجميع المؤسسات بسبب الفروقات في المعلومات البيئية المفصح عنها، وبالتالي نعتمد النموذج المستمد من هيكل الجباية البيئية[5]، ومن عناصره في الإفصاح بالانبعاثات الغازية، المنتجات، الجودة البيئية، واستغلال الموارد الطبيعية، **والملحق رقم (01)** يوضح المعلومات الواردة في الإفصاح البيئي، باستخدام نموذج تحليل المحتوى نمنح درجة (3) للبيانات الكمية والنقدية المفصلة، ودرجة (2) للبيانات البيئية العامة، ودرجة (1) في حال عدم وجود بيانات بيئية.

2. المتغيرات المستقلة: والتي نفترض أثرها على المتغير التابع ونحددها في دراستنا الحالية بالنقاط التالية:

أ. ربحية المؤسسة

تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وتقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح، وسيتم قياس الربحية في هذه الدراسة بالاعتماد على معدل العائد على الأصول، بهدف التعرف على مدى تمايز المؤسسات عينة الدراسة، حيث تم تناولها في العديد من الدراسات منها ((Even & Lars (2019)).

ب. حجم المؤسسة

أظهرت العديد من الدراسات أن حجم المؤسسة يعتبر ضمن العوامل المؤثرة على الإفصاح البيئي، حيث تقوم المؤسسات كبيرة الحجم بعدم الإفصاح البيئي لإخفاء حجم التلوث والضرر البيئي، كما تقوم الشركات صغيرة الحجم بالإفصاح البيئي من أجل جلب مستثمرين جدد، لذلك تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، بهدف قياس تغاير الشركات عينة الدراسة من حيث أحجامها في مدى الإفصاح البيئي، وتستخدمه العديد من الدراسات منها (Meng et all, 2014).

ت. الرافعة المالية

ما يحفز إدارة المؤسسة على الإفصاح البيئي من خلال تحقيق الرافعة المالية المستهدفة، ولتوضيح تأثير الرافعة المالية على الإفصاح البيئي قامت الدراسات منها ((Abdullah Hamoud Ismail et el (2018)) بإدخال الرافعة المالية للمؤسسة ويتم حسابه بقسمة مجموع الأصول على الموارد الخاصة، ولقد وفرت الأدبيات المحاسبية طرق مختلفة في حسابه من طرف المؤسسة، ونحاول من خلال هذ المؤشر إيضاح أثره على الإفصاح البيئي.

II - 4 تحليل الانحدار لأثر العوامل المؤسسية على الإفصاح البيئي :

نقوم في هذه المرحلة بقياس أثر العوامل على الإفصاح البيئي، ولكن قبل استخدام الانحدار المتعدد لابد من تحديد هل يوجد ارتباط بين المتغيرات وعلى أساسه نحدد الأثر، ونستخدم معامل الارتباط بيرسون بين الإفصاح البيئي الذي يضم جميع محاور الإفصاح البيئي والمتغيرات المستقلة مما يساعدنا في إعطاء صورة حول قوة والدلالة الإحصائية للعلاقة بين المتغيرات والافصاح البيئي، والملحق رقم (02) يوضح.

بعد احتساب الارتباط بين المتغيرات المستقلة مع الإفصاح البيئي، يتضح من خلال الملحق رقم (02) على وجود علاقة مقبولة وعكسية بين المتغير المستقل الذي يعبر عن الربحية والمتغير التابع الذي يعبر عن الإفصاح البيئي الكلي للمؤسسات، حيث بلغ الارتباط بينهما (0.434-) كمت أن القيم معنوية ($p<0.05$)، وما تعلق بالحجم والرافعة المالية فكان غير دال احصائيا.

باستخدام طريقة المربعات الصغرى التي تعتمدها نماذج الانحدار لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع للإفصاح البيئي والمتغيرات المستقلة (الربحية، الحجم، والرافعة المالية)، من خلال تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر العوامل المؤسسية على الإفصاح البيئي في مؤسسات الاسمنت الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2015-2018) والملحق رقم (03،04،05) يوضح النتائج المتحصل عليها.

من **الملحق رقم (03)** لنتائج جودة توفيق النموذج المقدر للإفصاح البيئي يتضح أن معامل التحديد المصحح AdjR2 يساوي إلى (0.229)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة للدراسة تفسر 22.9 % من الانحرافات الكلية في الإفصاح البيئي للمؤسسات الجزائرية، وهي تعبر عن جودة توفيق مقبولة، في حين أن 77.1 % من الانحرافات ترجع إلى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

يحتوي **الملحق رقم (04)** لنتائج تحليل التباين (ANOVA) للإفصاح البيئي على نتائج تحليل التباين من أجل اختبار الدلالة الاحصائية الكلية لنموذج الانحدار المقدر، حيث تختبر الفرضية الصفرية H0 القائلة بأن جميع معاملات النموذج غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، وعند مستوى الدلالة ($p>0.05$)، ضد الفرضية البديلة H1 القائلة بأن يوجد على الأقل من معاملات نموذج الانحدار المقدر معنوية (تختلف عن الصفر)، وعندها مستوي الدلالة الاحصائية ($p<0.05$)، والنتيجة من الدراسة يتضح أن قيمة هذا الاختبار تساوي إلى $F=5.648$ عند

مستوى الدلالة (p=0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية للفرضية الصفرية α=0.05 H0 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الانحدار المقدر تختلف معنويا عن الصفر.

من خلال **الملحق رقم (05)** لنتائج تحليل الانحدار المتعدد للإفصاح البيئي تم التوصل إلى أن هناك على الأقل من معاملات الانحدار معنوية وتختلف عن الصفر، ولتحديد أي من هذه المعاملات، تم اختبار المعنوية الجزئية للنموذج، حيث تختبر الفرضية الصفرية H0 القائلة بأن معامل الانحدار (β) غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، وعندها مستوى الدلالة الاحصائية(p>0.05) ، ضد الفرضية البديلة H1 القائلة بأن معامل الانحدار (β) معنوية (يختلف عن الصفر)، وعندها مستوي الدلالة الإحصائية(p<0.05) ، ومن نتائج الجدول أعلاه لتحليل الانحدار الخطي، بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير الربحية (B=-0.678)، وأن قيمة هذا الاختبار تساوي إلى (T=-3.636) عند مستوى معنوية اختبار (p=0.001)وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية α=0.05 H0 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الانحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الربحية والافصاح البيئي الكلي، حيث العلاقة العكسية كلما ارتفع الربحية بوحدة واحدة ينخفض الإفصاح البيئي ب 67.8 %.

وبلغت قيمة معامل الانحدار للحجم (B=-0.011)، وأن قيمة هذا الاختبار (T=-1.165) عند مستوى معنوية اختبار (p=0.250) وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية α=0.05 H0 وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الانحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والافصاح البيئي الكلي.

وبلغت قيمة معامل الانحدار للرافعة المالية (B=-0.014)، وأن قيمة هذا الاختبار (T=-1.661) عند مستوى معنوية اختبار (p=0.104) وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية α=0.05 H0 وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الانحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية والافصاح البيئي الكلي.

III- النتائج ومناقشتها :

تم إجراء انحدار المربعات الصغرى العادية على مستوى الإفصاح البيئي مقابل جميع المتغيرات المستقلة باستخدام بيانات للفترة (2015-2018)، ويوضح النموذج مستوى الإفصاح البيئي عند مستوى دلالة احصائية (p<0.05).

الفرضية الاولي: من خلال استخدام منهجية تحليل المحتوى وفق الاوزان المرجحة لمقياس لكارت الثلاثي لتحديد مستوى الإفصاح البيئي، حيث تم تقسيمها الى لا توجد بيانات بيئية، بيانات بيئية عامة، بيانات بيئية نقدية وكمية **والملحق رقم (06)** يوضح توزيع مستويات الإفصاح البيئي وفق الاوزان المرجحة، حيث أظهرت النتائج بلوغ مستوى الإفصاح البيئي لمؤسسات الاسمنت لأغلب مشاهدات الدراسة للإفصاح البيئي لمؤسسات الاسمنت عينة الدراسة والتي بلغت 53 % في الإفصاح بالبيانات العامة من مجموع البيانات البيئية وهي أعلى نسبة، في حين بلغت نسبة لا توجد بيانات بيئية والتي بلغت نسبتها 18 %، أما نسبة البيانات البيئية النقدية والكمية المفصلة 29 %، ومنه نستنتج أن مؤسسات الاسمنت تفصح عن البيانات البيئية بصفة عامة، ويمكن تفسير النتيجة المتحصل عليها في الافصاح البيئي بالبيانات البيئية العامة باعتبار المؤسسات التي لديها حساسية بيئية كبيرة، تسعى بإظهار الشرعية البيئية للحكومة وأن المؤسسة تسعى للاستجابة للضغوط الحكومية فقط ولذلك تسعى للإفصاح البيئي بصورة عامة عن المعلومات البيئية، وهذه النتائج تتماشى مع دراسة في كوريا حيث اعتبرت عملية الإفصاح البيئي باستخدام بيانات عامة وغير مرضية ((Jong-Seo Choi (2008)، ونفس نتائج الدراسة في المقارنة بين ماليزيا وأستراليا حيث اعتبرت الدراسة الإفصاح البيئي في ماليزيا باستخدام بيانات عامة لكنها نوعية بطبيعتها ((Haslinda et al (2014)، حيث وحسب نتائج الدراسة يعتبر العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى الإفصاح البيئي للمؤسسات الجزائرية هو إعطاء صورة للمؤسسة على أنها تراعي القضايا البيئية وبالتالي تحسين صورتها أمام المجتمع والمنظمات الدولية مع السعي لدعم سياسات الحكومة فقط.

الفرضية الثانية: يوجد على الأقل متغير من المتغيرات المستقلة يدعم الفرضية، حيث من بين متغيرات الدراسة (الربحية، الحجم، والرافعة المالية)، حيث أظهرت النتائج معنوية متغير الربحية في بلوغ ارتباط عكسي بلغ (-0.434)، كما أظهرت الدلالة الإحصائية لأثره على الإفصاح البيئي (p=0.001) وبلغ معامل الارتباط (B=-0.678)، حيث أن غالبية المؤسسات عينة الدراسة تتمتع بربحية عالية والنتيجة

تتوافق مع دراسة أجريت في الهند والدول الناميـــة ((Shuchi Pahuja (2009); Abdullah Hamoud Ismail et al (2018))، كما تتعارض مع نتائج الدراسة الكورية ((Jong-Seo Choi, (2008)).

أما خاصية الحجم أظهرت النتائج غير دال احصائيا (p=0.250) وبالتالي هذه النتيجة تتوافق مع دراســة ((Darus et al (2014)) تتعارض مع العديـــد مـــن الدراســـات الســـابقة (Abdullah Hamoud Ismail et al (2018); Shuchi Pahuja (2009); Xianbing Liu et al (2009))، بالإضافة الى الرافعة التي كانت غير دالة احصائيا (p=0.104) وهذه النتائج تتوافق مـــع دراســـة دول مجلس التعاون الخليجي (لقمان محمد أيوب الدباغ وآخرون (2011)) بالإضـــافة إلى دراســـة أجريـــت في الصـــين (Meng et al (2014))، وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة ((Abdullah Hamoud Ismail et al (2018))، **والملحق رقم (07)** يلخـــص نتـــائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة على الإفصاح البيئي.

IV- الخلاصة :

من خلال النتائج المتحصل عليها نفسر أن سبب تأثير الربحية على عملية الإفصاح البيئي لمؤسسات الاسمنت عينة الدراسة الى اعتماد هذه المؤسسات على الربحية بالدرجة الاولي لتغطية التكاليف البيئية التي تتعرض لها، خاصة إذا علمنا أن آثارها البيئية ملاحـــظ بشـــكل محســـوس وكذلك الضغوط من السلطة الحكومية من خلال الجباية البيئية وبالرقابة على الإفصاح البيئي تبعا لدرجة الضرائب والرســـوم والتحفيـــزات الجبائية المستحقة على المؤسسات الجزائرية، خاصة المؤسسات الخاضعة للتصنيف التي يرتفع القيمة حسب التصنيف ودرجـــة التـــأثير البيئـــي للمؤسسة، وجمعيات البيئة وغيرها التي تحاول جاهدة للحد من الآثار البيئية لمؤسسات الاسمنت، مما جعلنا نعتبره السبيل الأمثل للإفصـــاح في المؤسسات الاسمنت الجزائرية بالضغط على ربحيتها والحد من منح التراخيص البيئية الا في حالة التزامها بالإفصاح البيئي مما يجعلها تســـعى في تحسين صورتها والحصول على المشاريع الاستثمارية، وبذلك تسعى لدعم السلطة الحكومية للحصول على المنافع الاقتصادية خصوصا إذا علمنا أن السلوك الواعي للمؤسسات الجزائرية في حماية البيئة من خلال الالتزام بالدفع الضريبي والجبائي للسلطة الحكومية[6]، وعدم وجود علاقة مع الحجم نظرا لعدم وجود مؤسسات اسمنت كبرى بالمقارنة مع المؤسسات البترولية والمؤسسات الاستخراجية، ونفس الامر تعلق بالرافعة الماليـــة حيث أغلب المؤسسات تنتمي للقطاع العام والذي يقوم بالدعم المالي للمؤسسات التي تعاني من عجز مالي قصد الحفاظ على استقرار أســـعار الاسمنت على مستوى الاقتصاد الوطني.

واستخلصنا من نتائج الدراسة أن الحل الأمثل هو في إلزام المؤسسات الجزائرية بمعايير للإفصاح البيئي، والذي يتم عن طريق اعتماد نموذج للإفصاح البيئي تلتزم به جميع المؤسسات الصناعية وغيرها بمختلف أحجامها بطريقة تؤثر على نشاطاتها التجارية ويتناسب مع خصوصية كل قطاع، والهدف هو الحفاظ على البيئة مع تحمل المؤسسات لمسؤولياتها البيئية سواء كانت محلية أو أجنبية، وعليه ينبغي فرض الرقابة والضغوط من طرف السلطة الحكومية التي تتمتع بالسلطة وآليات التنفيذ والرقابة على المؤسسات الملوثة، أو وضع قائمة للمؤسسات التي تحترم البيئة وفق مؤشر وطني، وهذه طريقة تتبعها العديد من الدول من خلال نموذج تلتزم به المؤسسات بشكل الزامي ليس فقط يحد من الآثار البيئيـــة بـــل يدرج الاعتبارات البيئية في قرارات المؤسسة، ويجعل المسؤولية البيئية قيمة داخل المؤسسة تعتمدها الإدارة العليا في استراتيجيتها وتنعكس على منتجاتها وعمالها بل وحتى محيطها الخارجي وهي طريقة تجعل الجميع مسؤول في حماية البيئة، وانتقال المؤسسات من الإفصاح البيئي الالزامـــي المحدد من طرف السلطة الحكومية الى الطوعي الذي يجعل من المنافسة البيئية هدف استراتيجي بين المؤسسات في تحقيـــق التنميـــة المســـتدامة المراعية للشروط البيئية مع السعي الدائم للتميز البيئي من خلال ما تتميز به كل مؤسسة من خصائص مؤسسية.

- ملاحق:

الملحق رقم (01): عناصر المتعلقة بالإفصاح البيئي للمتغير التابع

المتغير التابع للدراسة: الإفصاح البيئي الكلي عن المعلومات البيئية (EID)	
مستويات الإفصاح البيئي	**أمثلة الإفصاح**
الإفصاح عن الانبعاثات الغازية	_ المواد الملوثة والخطرة المستخدمة من حيث الوزن والحجم؛ _ إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة وغير المباشرة حسب الوزن؛

	_ إجمالي تصريف المياه الصناعية حسب الجودة والوجهة؛
الإفصاح عن المنتجات	- النسبة المئوية لمواد التعبئة والتغليف التي يتم استصلاحها حسب الفئة؛ _ نوع وكمية ووجهة الزيوت والشحوم وتحضيرها.
الإفصاح عن الجودة البيئية	_ الوزن الكلي للنفايات الخاصة والخطرة حسب النوع وطريقة التخلص منها؛ _ الوزن الكلي للنفايات الأخرى كالاستشفائية وغيرها حسب النوع وطريقة التخلص منها.
الإفصاح عن استغلال الموارد الطبيعية	_ طرق المحافظة على تصريف المياه حسب الجودة والوجهة؛ _ إجمالي تصريف المياه في الآبار البترولية؛

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجباية البيئية في الجريدة الرسمية بالتوافق مع الدراسات السابقة

الملحق رقم (02): الارتباط بين متغيرات الدراسة

	الإفصاح الكلي	الربحية	الحجم	الرافعة المالية
الإفصاح الكلي	1			
الربحية	-0.434**	1		
الحجم	-0.200	-0.025	1	
الرافعة المالية	-0.192	-0.151	0.260	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 24

الملحق رقم (03): نتائج جودة توفيق النموذج المقدر للإفصاح البيئي

النموذج	معامل الارتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح $AdjR^2$	الخطأ المعياري للتقدير
1	0.527	0.278	0.229	0.08840

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 24

الملحق رقم (04): نتائج تحليل التباين (ANOVA) للإفصاح البيئي

البيان	مجموع المربعات Somme des carrés	درجات الحرية ddl	متوسط مجموع المربعات Carré moyen	قيمة الاختبار F	معنوية الاختبار Sig
الانحدار	0.132	3	0.44	5.648	0.002
البواقي	0.344	44	0.008		
الكلي	0.467	47			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 24

الملحق رقم (05): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للإفصاح البيئي

المتغيرات	المعاملات غير القياسية		المعاملات القياسية	قيمة الاختبار T	معنوية الاختبار Sig
	معاملات الانحدار β	الخطأ المعياري Std. Erreur	Bêta		
ثابت	2.279	0.215	---	10.578	0.000
الربحية	-0.678	0.187	-0.471	-3.636	0.001
الحجم	-0.011	0.009	-0.155	-1.165	0.250
الرافعة المالية	-0.014	0.009	-0.223	-1.661	0.104

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 24

الملحق رقم (06): قيم المتوسطات الحسابية للأوزان المرجحة الخاصة بمقياس لكارت الثلاثي

المستوى	المتوسط المرجح	الاوزان	نسبة التكرارات
لا توجد بيانات بيئية	1 ⟸ 1.66	1	% 18

بيانات بيئية عامة	1.67 ⟸ 2.33	2	% 53
بيانات بيئية كمية ونقدية مفصلة	2.34 ⟸ 3	3	% 29

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على منهجية الدراسات السابقة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 24

الملحق رقم (07): نتائج أثر العوامل الخارجية والمؤسسية على الإفصاح البيئي للانحدار المتعدد

	B0	الربحية	الحجم	الرافعة المالية
Coefficient	2.279	-0.678	-0.011	-0.014
T-statistic	10.578	-3.636	1.165-	1.661-
P-value	0.000	0.001	0.250	0.104

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 24

الملحق رقم (08): تصنيف المؤسسات حسب الرخص والرسوم الممنوحة

تصنيف المؤسسات	الرخصة الممنوحة	الرسوم المستحقة
المؤسسات التي تشغل أكثر من ورشة	رخصة مديرية البيئة	9000
	رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي	20000
	رخصة والي الولاية	90000
	رخصة وزير البيئة	120000
المؤسسات التي تشغل أقل من ورشتين	رخصة مديرية البيئة	2000
	رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي	3000
	رخصة والي الولاية	18000
	رخصة وزير البيئة	24000

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 93-68 المؤرخ في الفاتح مارس 1993 والمتضمن كيفية تطبيق الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 1993/14.

الملحق رقم (09): الانبعاثات الغازية لمؤسسات الاسمنت

Paramètres	Unités	Résultats	Valeurs Limites (*)	Méthode
Poussières totales	mg/Nm^3	**64,3**	50	**Analyseur poussières**
Oxyde de soufre	mg/Nm^3	18,6	300	**Analyseur Multi-gaz**
Oxydes d'azote	mg/Nm^3	12,4	300	**Analyseur Multi-gaz**
Protoxyde d'azote	mg/Nm^3	19,3	300	**Analyseur Multi-gaz**
Chlorure d'hydrogène et autres composés inorganiques gazeux du chlore	mg/Nm^3	3,2	50	**Analyseur Multi-gaz**
Fluor et composés inorganiques du fluor (gaz, vésicules et particules)	mg/Nm^3	0,7	10	**Analyseur Multi-gaz**
Composés organiques volatils	mg/Nm^3	5,1	150	**Analyseur Multi-gaz**
Métaux et composés de métaux	mg/Nm^3	/	5	**NF EN 14909 ET spectromètre xrf**
Rejet de cadmium, mercure et thallium, et leurs composés	mg/Nm^3	/	0.25	**NF EN 14909 ET spectromètre xrf**
Rejet d'arsenic, sélénium et tellure et de leurs composés autre que ceux visés parmi les rejets de substances cancérigènes	mg/Nm^3	/	1	**NF EN 14909 ET spectromètre xrf**
Rejet d'antimoine, chrome, cobalt, cuivre, étain, manganèse, nickel, vanadium et zinc, et de leurs composés autres que ceux visés parmi les rejets de substances cancérigènes	mg/Nm^3	/	5	**NF EN 14909 ET spectromètre xrf**
Phosphine- phosgène	mg/Nm^3	0,88	1	**Analyseur Multi-gaz**
Acide cyanhydrique exprimé en HCN, et brome et composés inorganiques gazeux du chrome exprimé en HBr, Chlore exprimé en HCL, Hydrogène sulfuré	mg/Nm^3	0,23	5	**Analyseur Multi-gaz**
Ammoniac	mg/Nm^3	0,1	50	**Analyseur Multi-gaz**
Amiante	mg/Nm^3	/	0.1	**NF EN 14909 ET spectromètre xrf**
Autres fibres que l'amiante	mg/Nm^3	/	1	**NF EN 14909 ET spectromètre xrf**
Débit	m^3/h	/	/	**Calcul**

(*) Norme algérienne : décret exécutif n°06/138 du 19 Avril 06 définissant les valeurs limites des rejets d'effluents atmosphériques industriels.
Interprétation : D'après les résultats d'analyses, on constate que l'échantillon **n'est pas conforme** aux valeurs limites édictées par la réglementation en vigueur.

- الإحالات والمراجع:

[1] . Kamal Eljayash (2017), **Environmental disclosure studies in Middle East and Northern Africa in shadow of theoretical context,** World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development, Vol. 13 Issue: 4, pp.334-349.

[2]. لقمان محمد أيوب الدباغ، ياسمين أكرم جاسم الدباغ (2011)، **تحليل الإفصاح البيئي للشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي**، الملتقى الدولي حول الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر2011.

[2] . Shuchi Pahuja (2009), **Relationship between environmental disclosures and corporate characteristics: a study of large manufacturing companies in India**, Social Responsibility Journal, Vol. 5 Issue: 2, pp.227-244.

[3]. Jong-Seo Choi (2008), **The Relations among Corporate Environmental Disclosures, Public Initiatives, and Corporate Characteristics: Korean Evidence**, Journal of Accounting Research, Vol. 33, No. 1, APIRA 2007 Conference held in Auckland, New Zealand from the 8th through the 10th of July, 2007. The authors appreciate two anonymous.

[5]. سلمى عائشة كيحلي ، **التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية – دراسة حلة الجزائر خلال الفترة 1970-2014-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة-الجزائر، 2017، ص 116.

[6]. بلقاسم قريشي، محمد زرقون (2019)، **فاعلية الإدارة البيئية في توجيه سلوك المؤسسات الصناعية نحو التميز البيئي -دراسة تحليلية للمؤسسات الصناعية _ورقلة-**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 10.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

بلقاسم قريشي، محمد زرقون (2020)، **أثر الخصائص المؤسسية على الإفصاح البيئي للمؤسسات الصناعية - دراسة تطبيقية لمؤسسات الاسمنت الجزائرية خلال الفترة (2015-2018) -**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص. ص 111-124 .

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).